

Distr.: General
31 January 2002
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٤٦٥ لمجلس الأمن المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، فيما يتصل بنظر المجلس في البند المعنون ”الحالة في أفريقيا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

يعرب مجلس الأمن عن تقديره لسعادة السيد أمارا إيسي، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك للوزراء الذين شاركوا في الجلسة العامة المتعلقة بـ ”الحالة في أفريقيا“ التي عقدت في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، على مساهماتهم القيِّمة في المناقشة المتعلقة بـ ”الحالة في أفريقيا“.

ويؤكد مجلس الأمن مجددا مبادئ الاستقلال السياسي لكل الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية والتزام جميع الدول بتسوية خلافاتها بالطرق السلمية.

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين وكذلك إلى أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يشدد على أهمية التشارك وزيادة التنسيق والتعاون، على أساس التكامل والمزايا المقارنة، بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا فيما يتعلق بتعزيز السلام والاستقرار الإقليميين. ويرحب المجلس بالقرار الذي اتخذه مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١ بالاضطلاع باستعراض لهياكل الجهاز المركزي لآلية منع التراعات وإدارتها وتسويتها وإجراءات هذا الجهاز وأساليب عمله. ويشدد المجلس على أهمية زيادة التعاون وكفالة تحسين التنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية بهدف إيجاد حل دائم للتراعات. وفي هذا السياق، يطلب المجلس إلى الأمين العام تشجيع مكتب الاتصال التابع للأمم المتحدة المعتمد لدى منظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا على التفاعل بشكل أوثق مع آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع التراعات وإدارتها وتسويتها. ويعرب مجلس

الأمن عن استعداده لتوطيد تعاونه مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية ويدعوها إلى إطلاعه في أقرب فرصة ممكنة على قراراتها ومبادراتها التي يمكن أن تكون لها آثار تتعلق بمسؤولياته بموجب الميثاق.

ويدعو مجلس الأمن منظومة الأمم المتحدة إلى تكثيف تعاونها، بما في ذلك تقديم المساعدة في حدود الموارد المتاحة، مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا في ميدان بناء القدرات، ولا سيما في الإنذار المبكر لمنع النزاع وحفظ السلام. ويشدد المجلس أيضا على أهمية التفاعل الفعلي بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية من خلال تبادل المعلومات والتحليل في مرحلة منع النزاع؛ والتنسيق والفهم الواضح لدور كل منها في دفع عمليات السلام قدما؛ والدعم المنسق للجهود الوطنية والإقليمية لبناء السلام. وفي هذا السياق، يرحب مجلس الأمن بإنشاء مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا ويطلب إلى الأمين العام اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتشغيل هذا المكتب تشغيلا كاملا.

ويلاحظ مجلس الأمن مع الارتياح أن مهام المساعي الحميدة التي اضطلع بها زعماء سياسيون بارزون من أفريقيا قد يسرت تحقيق تقدم كبير في التسوية السياسية لبعض النزاعات؛ ويشجع المجلس منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية، مع مراعاة الحالة الخاصة للنزاعات، على العمل على تعيين شخصيات مثل المبعوثين الخاصين، والاستعانة عند الاقتضاء بالأساليب التقليدية لحل النزاعات، بما في ذلك تشكيل مجالس الحكماء؛ ويشدد مجلس الأمن على أهمية الطابع الوقائي لهذه الجهود ويركز على ضرورة التنسيق الملائم بينها. ويشدد مجلس الأمن على الاحتياجات الخاصة للمرأة والطفل في عمليات السلام ويشجع على تعزيز دور المرأة والشباب في البحث عن حلول للنزاعات في أفريقيا.

إن مجلس الأمن يشجع الجهود الحالية التي يبذلها المجتمع الدولي لمعالجة الأسباب الدفينة للنزاعات في أفريقيا على النحو الموصوف في تقرير الأمين العام عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318). إن مجلس الأمن، إذ يضع نصب عينيه الصلات القائمة بين النزاعات في أفريقيا وأمور أخرى، منها الفقر والتنمية، والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والخفيفة، ومشاكل اللاجئين والمشردين داخليا، والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، والاستبعاد الاجتماعي كمصدر للنزاع الداخلي في الدول، يؤكد

مجـددا التزامـه المسـتمر بمعالجـة هـذه المشـاكل ويشـجع منظمـة الوحـدة الأفريقيـة، وكذلك المنظمات دون الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية، على أن تفعل مثل ذلك. ويشدد مجلس الأمن على أن الاستئناف المبكر للتعاون الدولي والمساعدة الإنمائية للبلدان التي تُنفَّذ فيها عملية للسلام أمر ذو أهمية حاسمة لنجاح هذه العملية، ويشدد كذلك على أهمية دور الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية في هذا الصدد.

إن مجلس الأمن يشدد على الحكم السليم والديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفقر باعتبارها ضرورية للسلام والاستقرار والتنمية المستدامة في أفريقيا. ويشدد المجلس أيضا على أهمية تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الحوار في البلدان المعنية. ويعرب المجلس عن تأييده القوي لقرارات رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمة الجزائر المعقود في عام ١٩٩٩ بعدم الاعتراف بالحكومات التي تتولى السلطة بوسائل غير دستورية، ويلاحظ مع الارتياح تنفيذ هذا القرار. ويؤكد المجلس مجددا أن تسوية التراعات في أفريقيا تتطلب في المقام الأول الإرادة السياسية والشجاعة من جانب الأطراف نفسها في السعي إلى السلام.

ويعرب مجلس الأمن عن قلقه إزاء آثار التراعات على السكان المدنيين، بما في ذلك انتهاكات حقوق الإنسان ولا سيما ما يمس أضعف المجموعات، مثل المسنين والنساء والأطفال. ويشدد المجلس على مسؤولية الدول المعنية في وضع حد للإفلات من العقاب وفي محاكمة المسؤولين عن هذه الأفعال.

ويشدد مجلس الأمن على ضرورة معالجة مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا التي تُعدّ، بالإضافة إلى عواقبها الإنسانية، عبئا على البلدان المتضررة والتي قد تتحول إلى مصدر للتراع. ويلاحظ المجلس القصور في تمويل برامج اللاجئين والمشردين داخليا في أفريقيا ويجدد دعوته إلى المجتمع الدولي لتزويد هذه البرامج بالموارد المالية اللازمة، مع مراعاة الاحتياجات الأساسية في أفريقيا.

إن مجلس الأمن، إذ يشير إلى قراره ١٣٠٨ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، يسلم في جملة أمور بأن وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز يتفاقم أيضا بسبب ظروف العنف وعدم الاستقرار ويشكل خطرا كامنا على الاستقرار والأمن، ويؤكد مجددا أن عدم مكافحة هذا الوباء يمكن أن يهدد الاستقرار والأمن. ويحث

المجلس المجتمع الدولي والمانحين على تنسيق جهودهم في مكافحة وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن مجلس الأمن يؤكد مجددا أهمية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في عملية حل النزاع وبناء السلام بعد انتهاء النزاع، ويلاحظ نقص الموارد الكافية المطلوبة للبرامج الفعالة لإعادة الإدماج. وفي هذا الصدد، يحث المجلس المجتمع الدولي على دعم هذه البرامج بعدة طرق، منها تنفيذ المشاريع السريعة الأثر.

ويلاحظ مجلس الأمن أن الدول الأفريقية يمكن أن تساهم في السلام والأمن في القارة من خلال تنفيذ تدابير الشفافية وبناء الثقة. وفي هذا السياق، يدعو مجلس الأمن مجددا جميع الدول إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحة هذا الاتجار والقضاء عليه.

ويرحب مجلس الأمن بمشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في جلسته العلنية المتعلقة بالحالة في أفريقيا والمعقودة في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. ويؤكد المجلس مجددا أهمية تعزيز تعاونه، عن طريق قدر أكبر من التفاعل، مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، عملا بالمادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة، في مجال منع التراعات المسلحة، بما في ذلك معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. إن مجلس الأمن، إذ يلاحظ الوقت الذي يخصصه لمناقشة التراعات الأفريقية وخصوصية مشاكل أفريقيا، يؤكد أن إعادة التأهيل والتعمير في الميدان الاقتصادي يشكلان عنصرين مهمين في التنمية الطويلة الأجل لمجتمعات ما بعد التراع وفي الحفاظ على سلام دائم، ويدعو إلى تقديم مساعدات دولية أكبر في هذا الصدد. ويعرب مجلس الأمن عن تصميمه على السعي إلى إيجاد الظروف السياسية لعدم تكرار نزاع معين قبل سحب أي عملية لحفظ السلام.

إن مجلس الأمن يثني على ما تبذله البلدان الأفريقية من جهود في إطار مكافحة الإرهاب الدولي، ويؤيد تلك الجهود.

إن مجلس الأمن يرحب بالتحول الجاري لمنظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي ويشجع ويدعم مبادئ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا لإيجاد الظروف الملائمة للتنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي في أفريقيا. ويسلم المجلس بأن السياسات الاقتصادية السليمة ستؤدي كذلك إلى تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة. ويدعو المجلس البلدان المانحة ومؤسسات بريتون وودز إلى مواصلة مساعدة أفريقيا في تنفيذ المبادرات المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلى العمل مع

الحكومات الأفريقية، من خلال الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، على إيجاد الظروف اللازمة لجذب وتعبئة موارد القطاعين العام والخاص دعما للنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

ويلاحظ مجلس الأمن أهمية اجتماعه مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية ويشدد على أهمية عقد هذه المشاورات على أساس منتظم، مرة في السنة على الأقل، في المستقبل.

إن مجلس الأمن يسلم بالحاجة إلى تدابير ملائمة لمنع وحل التراعات في أفريقيا، وسينظر في إنشاء فريق عامل مخصص لرصد التوصيات الواردة أعلاه، ولتحسين التنسيق مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي.